

التناوب الدلالي لصيغة (أفعل التفضيل) في القرآن الكريم

عماد إمام محمد سرحان

مؤسسة أخبار اليوم الصحفية - جمهورية مصر العربية

emad_emam_1966@hotmail.com

تاريخ نشر البحث: 2021/4/2

تاريخ قبول النشر: 2020/12/7

تاريخ استلام البحث: 2020/11/21

المستخلص

يهدف البحث إلى رصد بعض الخصائص التركيبية لصيغة (أفعل) التفضيل عند ورودها في سياق آيات القرآن الكريم، وخروجها من معنى التفضيل إلى الإنابة الدلالية لصيغة أخرى (اسم الفاعل)، أو (الصفة المشبهة)، أو (صيغ المبالغة)، أو (التعجب). كذلك دلالتها على بعض المعاني البلاغية عند ورودها في سياق جملة الاستفهام، إذ معظم ما ورد من صيغة أفعل التفضيل في سياق الاستفهام القرآني لم يكن المراد منها الاستفهام بمعناه الحقيقي، المترتب عليه انتظار الإجابة، بل أريد به المعاني البلاغية المستنبطة من سياقي المقال أو المقام. والبحث في هذا الصدد يحاول الربط بين علم النحو، وعلم الصرف، وعلم الدلالة، بالإضافة إلى علم البلاغة.

الكلمات الدالة: التناوب الدلالي، أفعل التفضيل، القرآن الكريم

Semantic Alternation of the Comparative Form "Af'al" (أفعل) in the Holy Qur'an

Emad Emam Mohamed Serhan

Akhbar Al Youm Foundation - Arab Republic of Egypt

Abstract

This research aims to observe some of the compositional characteristics of the comparative form "af'al" (أفعل) in the Holy Qur'an, and its departure from the meaning of the preference to the semantic assignment of another form such as the present participle, the adjective, exaggeration forms, or exclamation.

It is also indicative of some rhetorical meanings when it is mentioned in the context of the interrogation sentence, as most of what is mentioned in the comparative form "af'al" (أفعل) in the Holy Qur'anic interrogation is not intended to be a real, but rather rhetorical, question.

This research tries to link syntax, morphology, and semantics, in addition to rhetoric.

Key words: semantic alternation, comparative forms, Holy Qur'an

المقدمة

الحمد لله - تعالى - القائل في كتابه العزيز: (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) يوسف:2، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أفصح من نطق بالضاد، وبعد...

فإن الناظر في الدراسات اللغوية يرى ارتباطاً وثيقاً بين علوم اللغة: النحو، والصرف، والدلالة، والبلاغة...، إذ محور دراسة هذه العلوم اللغة العربية.

وبالنظر إلى صيغة (أفعل) التفضيل نجد أنها صيغة صرفية أو قالب صرفي، تؤدي معنى دلاليًا عبر التراكم النحوي التي ترد فيها، فقد تؤدي معنى التفضيل - الدلالة على المشاركة والزيادة - وهو المعنى الأصلي الذي من أجله وضعت اللغة هذه الصيغة، وقد تؤدي معنى آخر غير التفضيل نائبة - في الدلالة - عن صيغة أخرى ك-(اسم الفاعل)، أو (الصفة المشبهة)، أو (صيغ المبالغة)...، كل بحسب السياق.

لكن بالنظر إلى الآيات التي وردت فيها صيغة (أفعل) التفضيل في الاستفهام القرآني نجد أنها قد خرجت في معظم الآيات - إن لم يكن كلها - من معنى التفضيل أو الإنابة عن صيغة أخرى إلى معنى آخر غير المعنى الحقيقي للاستفهام المترتب عليه انتظار الإجابة.

بمعنى أن كل الآيات التي وردت فيها (أفعل) التفضيل في الاستفهام القرآني لم يكن المقصود منها الاستفهام الحقيقي، بل الاستفهام البلاغي المؤدي لمعنى آخر يستتبط من سياق المقال أو سياق المقام.

لذلك يهدف البحث إلى رصد بعض الخصائص التركيبية لصيغة (أفعل) التفضيل في سياق الاستفهام القرآني وخروج هذا الاستفهام من الحقيقة إلى المجاز.

ولما كانت لصيغة (أفعل) التفضيل هذه الأهمية في البحث اللغوي، كثرت حولها الدراسات الصرفية والنحوية والدلالية، سواء أكانت دراسة مستقلة أو كانت جزءاً من دراسة، من هذه الدراسات:

* اسم التفضيل في القرآن الكريم - دراسة دلالية - رسالة ماجستير للباحث رياض يونس خاف الجبوري، كلية التربية، جامعة الموصل، 1426هـ - 2005م.

* التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل للدكتور طه الجندي، مطبوعات شبكة الألوكة، بدون تاريخ طبع.

* التناوب الدلالي للصيغ الصرفية (تطبيق على القرآن الكريم) إعداد د/ عبد الله أحمد البسيوني، و د/ دوكوري ماسيري - مجلة جامعة المدينة العالمية - العدد السادس - مايو 2013.

* تناوب صيغ الصرف المشتقة واشترائها في الحديث النبوي ودورها في إغناء المعنى وتنوع التعبير، رسالة دكتوراه للباحث محمد عبد الله آدم - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 1437هـ - 2016م.

* صيغة أفعل التفضيل في القرآن الكريم (دراسة نحوية) للدكتور أحمد إبراهيم الجديبة، وباسم حسن مهرة، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد العشرون، العدد الثاني، 2012م.

* الصيغة الصرفية والتحليل الدلالي، دراسة دلالية في الربع الأخير من القرآن الكريم، رسالة ماجستير للباحث علي يحيوي جامعة الجلفة بالجمهورية الجزائرية، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها 2014/2015.

* ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية للدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ط(1) 1985م.

* ظاهرة التفضيل بين القرآن واللغة لمحمد عبد المجيد، مجلة البقاء للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (9)، العدد (1) 2002.

* معاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، ط(2)، 1428هـ-2007م.

التمهيد

التفضيل لغة: (الفاء والضاد واللام) أصل صحيح يدل على زيادة في شيء، من ذلك الفضل: الزيادة والخير، يقال: فضلته على غيره تفضيلاً، إذا حكمت له بذلك، أي صيرته كذلك [1: 508/4]، قال تعالى: (انظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا) الإسراء: ٢١، وقال تعالى: (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرْ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء: ٧٠، قيل: "تأويله أن الله فضلهم بالتميز، وقال: على كثير، ولم يقل: على كل، لأن الله تعالى فضل الملائكة... [2: 206/8]."

والفضل والفضيلة ضد النقص والقيصة، والفضيلة الدرجة الرفيعة في الفضل والإحسان، و: أفضل عليه: زاد، فهو يدل على زيادة في شيء [1: 508/4]، [3: 44/7]، [4: 29/12] والفضل في القدر غير التفضيل الذي بمعنى الإفضال والتطوّل [3: 44/7]، منه قوله تعالى: (فَقَالَ أَمَلْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آيَاتِنَا الْأُولَى) المؤمنون: ٢٤، معناه: يريد أن يكون له الفضل عليكم في القدر والمنزلة [4: 44/7].

التفضيل في اصطلاح النحاة: لم يقدم النحاة الأوائل تعريفاً لـ(أفعل التفضيل) مكتفين في مؤلفاتهم باستعمال مصطلح (أفعل)، قال سيبويه (180هـ): "هذا باب ما جرى من الأسماء التي تكون صفةً مجرى الأسماء التي لا تكون صفة، وذلك: (أفعل منه) ...، و(أفعل شيء)، نحو: خير شيء، و: أفضل شيء، و: أفعل ما يكون، و: أفعل منك" [5: 24/2]، فهو بذلك "مثل لمسانله وأحكامه، ولم يقدم تعريفاً دقيقاً لاسم التفضيل، مكتفياً بوزن (أفعل) دون أن يستعمل مصطلح: (اسم التفضيل)، أو (أفعل التفضيل)" [6: 7].

وتابعه الميرد (ت 285هـ)، فعقد باباً بعنوان: (باب مسائل أفعل)، ولم يعرفه [7: 248/3]، وكذلك ابن السراج (ت 316هـ) الذي سمى الباب: (إضافة أفعل إلى ما هو بعض له) [8: 6/2].

وابن جني (ت 316هـ) استعمل مصطلح (أفعل منك) في (اللمع) دون أن يضع له تعريفاً في باب: (التعجب)، قال: "وكل ما جاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل به، وهو أفعل منك...، تقول: ما أحسن أخاك، وكذلك تقول: أحسن به، و: هو أحسن منك" [9: 98].

وفي القرن السابع برز علم من أعلام النحاة وهو ابن الحاجب (ت 646هـ) الذي عرفه بقوله: "اسم التفضيل: ما اشتق من فعل لموصوف، بزيادة على غيره وهو (أفعل)" [10: 42].

وزاد الرضي (686هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب: "هو المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: (خير)، و(شر)، لكونهما في الأصل: (أخبر) و(أشهر)، فحفظا بالحذف لكثرة الاستعمال [11: 447/3].

وعرفه ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) بقوله: "الصفة الدالة على المشاركة والزيادة" [12: 312]، وهو عند خالد الأزهري (ت 905هـ): "الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل" [13: 100/2]، ثم صارت هذه الترجمة في الاصطلاح اسماً لكل ما دل على الزيادة، تفضيلاً كانت (أحسن)، أو تقيصاً (أفبح)، وإن لم يكن على وزن أفعل، كـ(خبر) و(شهر) [14: 50/2].

أما المحدثون فقد اجتهدوا في أن يكون لاسم التفضيل تعريف شامل جامع مانع، فهذا الشيخ أحمد الحملاوي يعرفه بقوله: "هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة" [15: 54]، ويلاحظ من تعريفه أنه يرى أن (أفعل) مشتق من المصدر، بخلاف القدماء الذين ذهبوا إلى أنه مشتق من الفعل [6: 8].

وقال الأستاذ عباس حسن: "هو اسم مشتق على وزن (أفعل)، يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه" [16: 395/3] [17: 193/1] [18: 243/1].

ويرى الأستاذ محمد عبد المجيد أن هذه التعريفات لم تذكر وزن (فعل) مؤنث أفعل، لذلك فإن التعريف الشامل عنده هو: "اسم مشتق من المصدر على وزن (أفعل) للمذكر، و(فعل) للمؤنث، يدل - في الأغلب - على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، وقد لا يدل على ذلك، كما يدل - في أغلب صورته - على الاستمرار والدوام" [19: 230].

نخلص مما سبق:

1- أن جذر (ف ض ل) في معاجم اللغة يدل على الزيادة الحسنة في مدح أو كمال، أمّا في الاصطلاح فإنه يدل على الزيادة المطلقة في كمال أو نقص، لذلك كان بينهما عموم وخصوص، فالتعريف في الاصطلاح أعم منه في اللغة.

فإذا قيل: محمد أطول من علي، فإن (محمدًا وعليًا) مشتركان في صفة الطول، لكن (محمدًا) يزيد في الطول على (علي)، وإذا قيل: زيد أفبح من عمرو، فإن (زيدًا وعمرو) مشتركان في صفة القبح، لكن (زيدًا) يزيد في القبح على (عمرو).

2- من تعريفات (اسم التفضيل) نلاحظ أنه يشمل ضابطين: أولهما: ضابط لفظي متمثل في كونه على وزن (أفعل)، وثانيهما: ضابط معنوي، هو مشاركة موصوفه لغيره في المعنى مع زيادة للموصوف، وهو ما نلاحظه من تعريف الرضي لـ(اسم التفضيل) إذ يقول: "اسم مبني على (أفعل) لزيادة صاحبه على غيره في الفعل" [11: 447/3]، ويقول ابن هشام: هو "الصفة الدالة على المشاركة والزيادة" [12: 312].

3- تدل أفعل التفضيل بصيغتها هذه على ثلاثة أشياء:

الأول: اتصاف من هو له بالحدث الذي اشتق منه، وبهذا الأمر كان وصفًا.

الثاني: مشاركة مصحوبة له في تلك الصفة.

الثالث: تمييز موصوفه على مصحوبه فيها [20: 73/2، 74، 85].

لذلك فإن "وجود قالب لغوي يحمل هذا الدور الدلالي المزدوج يُعد من دقائق التصاريف الاشتقاقية التي تتجلى فيها عبقرية اللغة العربية، لأنها استطاعت أن تعبر في قالب واحد عن معنى الصفة، والاشتراك فيها، مع إثبات الزيادة لأحد المتشاركين" [21: 85].

وإذا كان معنى المفاضلة يستلزم زيادة موصوف على مشارك له في هذه الصفة فإن الأصل أن يلزم (أفعل) التفضيل (من) التي تدل على التفضيل والمجازة، وذلك بحسب ورودها من حيث التكرير والتعريف، لذلك فإن أفعل التفضيل تعنورها حالتان متضادتان:

الأولى: لزوم التكرير عند مصاحبة (من)، كقولنا: زيدٌ أفضلٌ من عمرو.

والثانية: لزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: زيدٌ الأفضل من عمرو، ولا: زيدٌ أفضل الناس من عمرو [22: 228]، يقول الرضي: اعلم أن الأصل في (أفعل) أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو (من) التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى المفضول بـ(من) الابتدائية [11: 458/3].

صياغة (أفعل) التفضيل

لـ(أفعل) التفضيل وزن واحد هو (أفعل)، كقولنا: أعظم - أكبر - أحسن - أصغر...، وقد حذفت همزة (أفعل) في ثلاث كلمات في اللغة هي: (خير) وأصلها: أخير، و(شر) وأصلها: أشر، و(حب) وأصلها: أحب، وقد نبه على ذلك ابن مالك وقال: هو من الحذف اللازم غير المقيس عليه [23: 156]، منه قوله تعالى: (وَلَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى) الضحى: ٤، وقول الأحوص:

'وزادني كلفاً بالحب أن منعت... وحب شيء إلى الإنسان ما منعاً [24: 292/1]

ولقد اختلف في سبب حذف الهمزة منها، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش؛ لأنهما - (أي: خير وشر) - لم يُستقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما" [13: 92/2].

وبصاغ اسم التفضيل مباشرة من الفعل الذي استكمل الشروط حددها النحاة فيما يلي [10: 1121/2]: أن يكون الفعل ثلاثياً، تاماً، منصرفاً، مثبتاً، مبنياً للمعلوم، أن يكون الوصف منه (أفعل) ومؤنثه (فعل)، وليس (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، وأن يكون قابلاً للتفاوت.

فمتى استوفت هذه الشروط السبعة في الفعل صح استخدامه واستخراج صيغة (أفعل) التفضيل، منه قوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فصلت: ٣٣.

أما الأفعال التي لم تستوف الشروط فيقول عنها ابن يعيش: "لا يقال في (أجاب) و(انطلق)، ولا في (سمر) و(عور): هو (أجوب) منه، و: (أطلق)، ولا: (أسمر) منه، و: (أعور)، ولكن يتوصل إلى التفضيل في نحو هذه الأفعال بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه، ثم يميز بمصادرهما، كقولك: هو أجود منه جواباً، وأسرع انطلاقاً، وأشد سمرًا، وأفبح عورًا" [25: 120/4].

وبعد أن ذكر النحاة شروط استخراج (أفعل) التفضيل يضيف الدكتور طه الجندي: "غير أنني أود الوقوف أمام شرط دلالي...، أن التفضيل يكون من الأفعال ذات الحالة النفسية، أو الصفات الخلقية التي لها مكث ودوام، أو ما نزلت منزلتها.

يقول الأشموني [26: 270/2] حاكياً هذا الرأي عن بعضهم، ولم يأخذ به: عدّ بعضهم من الشروط أن يكون على (فعل) بالضم أصلاً أو تحويلاً، أي: يقدر رده إلى ذلك، لأن (فعل) غريزة، فيصير لازماً...، والصحيح عدم اشتراط ذلك، والحق مع هؤلاء الذين حكى الأشموني عنهم، إذ يلاحظ استعمال (أفعل) لهذا النمط من الأفعال ذات الصفات التي لها مكث ودوام، كـ (أكرم) و (أعظم) و (أحسن) و (أجمل) و (أبهى) و (أقوم) و (أهدى) و (أصل)، ونفورها في الوقت ذاته من أن تصوغ هذا الوزن من أفعال الحركة، أو الأفعال العلاجية كـ (الضرب) و (القتل) و (اللعب) و (الجلوس) و (الخروج) و (الذهاب)، وغيرها من الأفعال... [21: 35].

وهذا قريب مما ذهب إليه الجرجاني إذ شرط في (أفعل) من الأفعال ذات الحركة أن تقع منهم على صفة تقتضي تمكنهم فيها، فلا يقال: ما أضرب زيدا، وهو ضارب ضربة خفيفة، بل يقال ذلك إذا كثر الفعل، أو وقع بقوة وصدر على حد يوجب فضل قدرة منه عليه" [27: 383/1].

لذلك علل الجرجاني امتناع صوغ (أفعل) التعجب من هذه الأفعال، إذ "لا يصير الفعل متمكناً فيه تمكن الغريزة لكونه محتملاً" [27: 383/1]، وقال أنه ضرورة.

ومن ناحية أخرى إذا كان (أفعل) التفضيل دالاً على ثبوت الوصف لصاحبه، وهي سمة مميزة للصفة المشبهة أيضاً...، فمن أجل عدم الخلط بينهما نجد إن اللغة تأبى أن تصوغ (أفعل) للتفضيل مما يرد على (أفعل) للصفة المشبهة، لأنهم رأوا أن اللغة قد استعملت هذا الوزن بوصفه نمطاً من أنماط الصفة المشبهة [21: 37]، "فكرهوا أن يبنوا منها (أفعل التفضيل) فيلتبس" [28: 653/1].

يقول الرضي: لم يُبَيّن - يقصد (أفعل) التفضيل - من باب الألوان والعيوب لأنه جاء منهما (أفعل) من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بني منهما (أفعل) التفضيل لالتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود على أنه التفضيل لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد، أو بمعنى الزائد في السواد" [11: 449/3].

أحوال (أفعل التفضيل) باعتبار معنى المفاضلة

المقصود بـ (اعتبار معنى المفاضلة) أن لـ (أفعل التفضيل) حالتان:

الأولى: وجود معنى المفاضلة.

الثانية: انتفاء معنى المفاضلة والإنابة عن صيغة أخرى.

الحالة الأولى: وجود معنى المفاضلة

أن يراد بها معنى المفاضلة في الوصف المستتبط من المعنى المعجمي لـ (أفعل التفضيل) إيجاباً أو سلباً، وهي بهذا الاعتبار لها ثلاث صور:

الصورة الأولى: التفاوت النسبي الإيجابي في زيادة أحد العناصر في الأوصاف **الحسنة** المشتركة في مدح أو كمال على غيره، - وهو أصل معنى المفاضلة - أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة، كقولنا: محمدٌ أعلم من عليٍّ، ومنه قوله تعالى: (وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ) القصص: ٣٤.

الصورة الثانية: التفاوت النسبي السلبي في زيادة أحد العناصر في الأوصاف **القيحية** المشتركة في ذم أو نقص على غيره، كقولنا: زيدٌ أقبح من عمرو. ومنه قوله تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ) البقرة: ٢١٧.

وقد ينتقل التفاوت النسبي السلبي في معنى المفاضلة إلى التفاوت النسبي الإيجابي السابق بدلالة المقال، كقولنا: زيدٌ **أقلُّ قبيحاً** من عمرو، فدلالة (أقلُّ) تزيد من وصف فضل زيد على وصف عمرو في **قلة القبح**، وفي ذلك يقول **السيوطي**: "كقولهم في البغيضين: هذا أحب إلي من هذا، وفي الشريرين: هذا خير من هذا، وفي الصعيين: هذا أهون من هذا، وفي القبيحين هذا أحسن من هذا، وفي التنزيل: (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه) يوسف: ٣٣.

وتأويل ذلك: هذا أقل بغضاً: و: أقل شراً، و: أهون صعوبةً، و: أقل قبيحاً" [29: 78/3]، ولا شك أن قول يوسف: (قال رب السجن أحب إلي مما يدعونني إليه) أن السجن مكروه، وارتكاب الخطيئة حرام، والوقوع فيما هو أقل ضرراً المفضل والأولى.

الصورة الثالثة: التفاوت النسبي في صفة كل عنصر من عناصر التفضيل على حدة.

والمقصود أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته، وليس بينهما علاقة تقارب أو مشاركة، كقولنا: العسل أحلى من الخل، و: الصيف أحر من الشتاء [29: 78/3].

والمعنى: العسل زائد في حلاوته على الخل في حموضته، وكذلك: الصيف زائد في حره على الشتاء في برده [15: 131]، فليس في هذه الحالة وصف مشترك.

ومنه قوله تعالى: (أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً) الفرقان: ٢٤، ومعلوم أن ليس هناك خيرية تجمع أصحاب الجنة وأصحاب النار، إذ حال أهل النار شرٌّ محض.

ومن قبيل هذا "ما يستعمل في التهكم، نحو قولك: هو أخطب من الأخرس، و: هو أنطق من الجدار، وأعلم من الحمار، فليس ثمة مشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الوصف، ولكنه يراد بذلك التهكم، لأنه يعلم أن الصفة منتقاة عن المفضل عليه أصلاً" [30: 312/4].

وهو ما أشار إليه الرضي بقوله: "ويقال في التهكم: أنت أعلم من الحمار، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار" [11: 455/3].

يقول أبو البقاء الكفوي: "وقد يُستعمل (أفعل) لبيان الكمال والزيادة في وصفه الخاص، وإن لم يكن الوصف الذي هو الأصل مُشترَكاً، وعليه قولهم: الصيفُ أبرد من الشتاء، أي: الصيفُ أكمل في حرارته من الشتاء في برودته" [31: 96].

الحالة الثانية: الإثابة وانتفاء معنى المفاضلة

وهو أن لا يراد بها معنى المفاضلة، وإنما تدل على ثبوت الوصف، وهي في هذه الحالة عارية عن معنى التفضيل وتنبؤ دلاليًا عن صيغة أخرى، قد يوول معناها بـ(اسم الفاعل)، أو (الصفة المشبهة)، أو (صيغة المبالغة)، أو (التعجب).

نيابة أفعل عن اسم الفاعل أو الصفة المشبهة

يكثر هذا إذا كان الوصف متعلقاً بالله تعالى، منه قوله تعالى: (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يُشَاءُ بِرَحْمَتِكُمْ أَوْ إِنَّ يَشَأُ يُعَذِّبْكُمْ) الإسراء: ٥٤، ففي هذه الآية "أَعْلَمَ سبحانه أنه العليم بمن يرحمه" [32: 445/2]، وذلك باعتبار الصفة المشبهة، ولما كان الفعل (علم) - في الأصل - يتعدى بنفسه للواحد، فقد علل أبو حيان تعدي صيغة التفضيل (أَعْلَمَ) بالباء لأنه على المبالغة، إذ لها من الأحكام ما ليس لفعالها، "وذلك أن هذا المبني للمبالغة المتعدي، إما أن يكون فعله متعدياً بنفسه، أو بحرف جر .

فإن كان متعدياً بحرف جر تعدى المثال بحرف الجر، نحو: زيد صبور على الأذى، زهيد في الدنيا، لأن (صير) يتعدى بـ(على)، وزهد يتعدى بـ(في)، وإن كان متعدياً بنفسه، فإما أن يكون ما يفهم علماً أو جهلاً، أو لا، فإن كان مما يفهم علماً أو جهلاً تعدى المثال بـ(الباء) نحو: زيد عليم بكذا، وجهول بكذا، وخبير بذلك، وإن كان لا يفهم علماً ولا جهلاً فيتعدى بـ(اللام)، نحو قوله تعالى: (فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ)...، وإنما خالفت هذه الأمثلة التي للمبالغة أفعالها المتعدية بنفسها، لأنها بما فيها من المبالغة أشبهت أفعل التفضيل، وأفعل التفضيل حكمه هكذا، قال تعالى: (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ) [33: 282/1]، ويدل على ذلك الكثير من الآيات، منها قوله تعالى: (وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ) البقرة: ٩٥، وقوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ) آل عمران: ١١٩.

وفي قوله تعالى: (وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) الإسراء: ٥٥، أوّل السمرقندي (أَعْلَمَ) باسم الفاعل، فقال: "أي: ربك عالم بأهل السموات وأهل الأرض" [34: 273/2]، ولا يلزم من تعلق (الباء) بـ(أَعْلَمَ) قبلها أن ذلك تخصيص علمه بمن في السموات والأرض وأحوالهم فقط، بل علمه متعلق بجميع الموجودات والمعدودات، وبجميع ذرات الأرضين، والسموات، فلا يلزم من ذكر الشيء نفي الحكم عمّا عداه.

أما قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي يَخْلُقُ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) الروم: ٢٧، فـ(أَهْوَنُ) ليست للتفضيل بل هي صفة بمعنى (هين)، كقولهم: (اللَّهُ أَكْبَرُ): أي الكبير".

وعن مجيء (أفعل) بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة يقول الزركشي: "ثم هو تارة يجيء مؤولاً باسم الفاعل، كقوله تعالى: (هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) النجم: ٣٢، ومؤولاً بصفة مشبهة كقوله تعالى: (وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ) الروم: ٢٧، فـ(أعلم) هاهنا بمعنى: (عالم) بكم، إذ لا مشارك لله تعالى في علمه بذلك، و(أهون عليه) بمعنى: (هين)، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته تعالى" [35: 171/4].

ويقول المبرد: "وأعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع الفاعل فمطرّد". والملاحظ أن كل آيات القرآن التي ورد فيها لفظ الجلالة مخبراً عنه بـ(أعلم)، كانت بمعنى اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة، من ذلك:

- قوله تعالى: (أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) الأنعام: ٥٣.
- وقوله تعالى: (أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِي صُدُورِ الْعَالَمِينَ) العنكبوت: ١٠.
- وقوله تعالى: (إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ) الأنعام: ١١٧.
- وقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ مَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) القصص: ٨٥.

نيابة (أفعل) عن اسم المفعول

تسري على (أفعل) التفضيل - من حيث اللزوم والتعدي - حكم أفعالها التي اشتقت منها، كحال باقي المشتقات، وما يهمنها في هذا المقام (أحب) أفعل التفضيل من الفعل (أحب) - وهو على غير قياس لأنه فعل رباعي - ، فقد نص النحاة على ما يلي [10: 1144/2]:

إن كانت (أفعل) التفضيل مشتقة من فعل متعدٍ بنفسه دالاً على حُبٍّ أو بُغْضٍ عُدِيت بـ(اللام) إلى ما هو مفعول في المعنى، كقولك: المؤمن أحبُّ لله من نفسه، إذ المعنى: المؤمن يُحبُّ الله أكثر من حبه نفسه. وإذا تعدى بـ(إلى) تعدى إلى ما هو فاعل في المعنى، كقولك: المؤمن أحبُّ إلى الله من غيره، إذ المعنى: المؤمن يحبه الله.

وبالنظر إلى الآيات الواردة في القرآن الكريم متضمنة (أفعل) التفضيل (أحب) نجد أنها وردت في ثلاث آيات هي:

- قال تعالى: (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ).
- وقال تعالى: (إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)
- وقال تعالى: (قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ)

نلاحظ من الآيات السابقة أن (أفعل) التفضيل (أحب) متعدٍ بـ(إلى)، فهو إذن متعدٍ لما هو مفعول في المعنى، وكان التقدير في الآية الأولى: (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا مَحْبُوبَةً إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ).

وفي الآية الثانية: (لِيُؤَسِّفُوا وَأَخُوهُ مَحْبُوبَانِ إِلَى آيِنَا مَنَا)

وفي الآية الثالثة: (قَالَ رَبُّ السَّجْنِ مَحْبُوبٌ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ)

وإنما استخدمت (أفعل) التفضيل نيابة عن اسم (المفعول) لضرب من المبالغة للدلالة على شدة الحب في الآية الأولى والثانية، وفي الآية الثالثة ليس لشدة الحب وإنما للدلالة على شدة الحرص والهروب من الوقوع في المعصية.

نيابة (أفعل) عن صيغ المبالغة

تنوب (أفعل) التفضيل عن صيغ المبالغة في القرآن الكريم كثيراً، وذلك فيما لا يتعلق بذات الله سبحانه، فمن ذلك قوله تعالى: (وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْجَحٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ) البقرة: 96، "أي: لتعلمنهم يا محمد **حريصين** على الحياة لما يعلمون ما لهم في الآخرة من الخزي، لأنهم يعلمون أنك نبي ويجحدون ذلك" [36: 356/1]، وكان هذا التأويل "لإفادة المبالغة في حرصهم والزيادة في توبيخهم وتقريعهم" [37: 330/1]، لأن الحرص على الحياة غريزة في الناس وهم فيه متفاوتون قوة وكيفية وأسباباً [38: 599/1].

ورغم أن المفسرين لم ينصوا صراحة على دلالة (أفعل) على المبالغة في قوله تعالى: (الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) التوبة: ٩٧، لكننا قد نلمح هذا المعنى عبر دلالة السياق ونظام اللغة، فـ(أفعل) التفضيل في أصل دلالتها تدل على الزيادة في الوصف، وهو من دلالات صيغ المبالغة، لكن مع تأمل تعريفات النحاة لصيغة (أفعل) سألنا الذكر منها تعريف **ابن الحاجب**: "ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره"، أو تعريف **الشيخ خالد الأزهرى**: "الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل"، نجد أن (أفعل) تدل على **الزيادة في المبالغة**، أي: "أن الموصوف بهذه الصيغة قد فاق غيره في الوصف بها، وأنه جاء مستوعباً للصفة، ومستغرقاً لها في أعلى درجاتها، وأسمى مراتبها" [21: 91,92]، فإذا كانت هناك مجموعات من الأفراد ممن صفتهم في الأصل المبالغة في الكفر، كالأعراب -ومنهم مشركو مكة-، واليهود، والمجوس...، وأريد زيادة وصف المبالغة لطائفة على أخرى، فلا شيء يصلح لهذه الدلالة إلا دلالة (أفعل)، فإذا كان ذلك وأريد في الآية زيادة المبالغة في وصف الأعراب على من سواهم أو فيما بينهم جيء بـ(أشد) للفعل (كفر)، لذلك قال بعض المفسرين: "الأعراب أشدُّ جحوداً لتوحيد الله، وأشدُّ نفاقاً، من أهل الحضرة في القرى والأمصار، وإنما وصفهم جل ثناؤه بذلك، لجفائهم، وقسوة قلوبهم، وقلة مشاهدتهم لأهل الخير، فهم لذلك أقسى قلوباً، وأقلُّ علماً بحقوق الله"، وقد عطف عليه (أجدر) وهو (أفعل) على أصل صيغة التفضيل لنوع من المشاكلة، لذلك كان التأويل: الأعراب **شديدو الكفر**، **وجديرون** أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله، على وزن (فَعِيل) للزيادة في المبالغة، ونوع من المشاكلة.

بين دلالة (أفعل) للتعجب و(أفعل) للتفضيل

تتفق دلالة (أفعل) التفضيل مع دلالة (أفعل) التعجب في الدلالة على التفضيل، لكن (أفعل) التفضيل تدل على التفضيل مباشرة، بينما تدل (أفعل) التعجب على التفضيل ضمناً، يقول ابن يعيش رابطاً بينهما: "وأما المعنى فلأنه تفضيل كما أنه تفضيل، ألا ترى أنك إذا قلت: (ما أعلم زيداً!)، كنت مخبراً بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت: (زيد أعلم من عمرو)؛ فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه" [120/4: 25].

وقد شابه بينهما في المعنى الرضي في شرح شافية ابن الحاجب عند تفسيره مذهب الكوفيين في أن (أفعل) التعجب اسم، وليست فعلاً كما ذهب البصريون، فقال: "ومشابهته معنى لأفعل التفضيل، ومن ثم يُبينان من أصل واحد، فصار (أفعل) التعجب كأنه اسم فيه معنى الصفة" [279/1: 39].

فمن ذلك قولك: سبحان الله ما أعظم برّه!، وأوسع خيرّه!، وأكثر لطفه بعبده المؤمن!، وقد ورد عن ابن عباس أنه نظر للكعبة فقال: مَا أَعْظَمَ حُرْمَتَكَ، وَمَا أَعْظَمَ حَقَّكَ، وَلِلْمُسْلِمِ أَعْظَمَ حُرْمَةً مِنْكَ... [40: ح/ 28309 170/9].

وقد ورد أيضاً في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاته قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، قال يحيى: فَسَمِعْتُ رَجُلًا قَالَ لِأَبِي: مَا الْجَدُّ؟ قَالَ: قَوْلُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ مَا أَعْظَمَ جَدَّكَ، وَمَا أَعْظَمَ بَحْتَكَ [41: 35].

وذكر ابن أبي الدنيا قول أحمد بن أبي الحواري، قال: قُلْتُ لِأَبِي مُعَاوِيَةَ الْأَسْوَدِ: يَا أَبَا مُعَاوِيَةَ، مَا أَعْظَمَ النِّعَمَ عَلَيْنَا فِي التَّوْحِيدِ [42: 58]، فرغم أن صيغة (أعظم) جاءت للتعجب، لكنها دلت على أن هذه النعمة فاقت كل النعم في التعظيم، وكفى بها نعمة.

لماذا التناوب الدلالي بين استعمال (أفعل) التفضيل وغيرها من المشتقات؟

مما سبق نجد أن (أفعل) التفضيل تنوب كثيراً عن غيرها من المشتقات إذا كانت مجردة عارية عن معنى التفضيل، وذلك إذا فقدت عناصر التفضيل الثلاثة: الاقتران بـ(من) جارة للمفضول، عدم التعريف بـ(ال)، عدم التعريف بالإضافة، وقد مثل هذه العناصر بدون تقدير لها- يجعل (أفعل) وصفاً عادياً مثله مثل غيره من المشتقات التي لا تحمل معنى المشاركة والزيادة، كـ(اسم الفاعل)، و(الصفة المشبهة)، و(صيغ المبالغة).

وقد أشار الرضي إلى أن فقدان هذه العناصر الثلاثة في التفضيل يعني فقدانها للدلالة، فقال: "واعلم أنه يجوز استعمال أفعل، عارياً عن اللام والإضافة و(من)، مجرداً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل، أو الصفة المشبهة، قياساً عند المبرد، سماعاً عند غيره، وهو الأصح" [459/3: 11].

والسؤال الذي يفرض نفسه أنه لما كانت (أفعل) التفضيل تقوم بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة فلما لم يُستعمل بدايةً في السياق، وجاءت (أفعل) بالإنباء عنهما؟

أجاب عن هذا السؤال الدكتور طه الجندي -رحمه الله- بقوله: "فإنني أرى أن إيثار هذه التراكيب بصيغة (أفعل) إنما كان لأغراض دلالية لا تؤيدها صيغة (فاعل) التي أولت بمعناها، كما لا تؤيدها صيغة الصفة المشبهة،

وتبرز هذه الأغراض الدلالية التي تعد قيماً خلافية بين (أفعل) وغيرها من الأنماط الأخرى التي أولت بمعناها في إيثار اللغة لهذه الصيغة لأداء معنيين صرفيين، لا يصلح غيرها من الصيغ لأدائهما، وهما معنى **التعجب**، ومعنى **التفضيل**.

وكلاهما يعني أن الموصوف بهذه الصيغة قد فاق غيره في الوصف بها، وأنه جاء مستوعباً للصفة، ومستغرقاً لها في أعلى درجاتها، وأسمى مراتبها، وهذه معانٍ دلالية يمكن ربطها بـ(أفعل)، والنص على أنه من أجلها استعمل في هذين البابين اللذين يؤديان ظلالاً دلالية تعنى السبق والسمو والتفوق للموصوف بها على كل من عداه" [21: 91، 92]. لذلك سماها ابن جني (أفعل) المبالغة [43: 185/1]، وقد ذهب شراح بيت الفرزدق أن المعنى في قوله:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا... بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ [22: 229]
إنما أراد بذلك: عزيزة، طويلة... لقصد المبالغة [44: 432/1].

لذلك "عندما نقف أمام قوله تعالى: (رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا فِي نُفُوسِكُمْ) الإسراء: ٢٥، أو قول المؤذن: الله أكبر، وغيرها من التراكيب الماثلة فإننا نفهم إيثار هذه الصيغة في مثل هذه التراكيب يعني استغراق الموصوف بكل درجات هذه الصفة ومراتبها، فعلمه بما في النفوس قد استغرق كل صغيرة وكبيرة استغراقاً تحار فيه العقول، لبلوغه الغاية في الإمام بكل دقائقها وأحوالها" [21: 92].

نخلص مما سبق أن أفعل التفضيل:

- إما أن تأتي لمعنى التفضيل بين شيئين اشتركا في صفة إيجاباً أو سلباً، وزاد أحدهما أو قلَّ عن الآخر في تلك الصفة، أو أن شيئاً زاد في صفة نفسه على آخر في صفته، وليس بينهما علاقة تقارب.
- أو تأتي عارية عن معنى التفضيل ويراد بها ثبوت الوصف، ويؤول معناها باسم الفاعل، أو الصفة المشبهة، أو المبالغة...

دلالة (أفعل) التفضيل في سياق الاستفهام القرآني

الاستفهام لغة: طلب الفهم [45: 400/1]، واصطلاحاً: طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، بواسطة أداة من أدواته [46: 78]، للوصول إلى إدراك معنى الكلام المستفهم عنه. والاستفهام قد يراد به المعنى الحقيقي وهو طلب الإجابة عن سؤال، كقولك: أين محمد؟، و: متى السفر؟،

فأنت في هذا تطلب إجابة، وقد ورد هذا في القرآن الكريم كثيراً باستعمال الفعل (يَسْئَلُونَكَ)، والإجابة بعد الفعل (قُلْ)¹، منه قوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ) البقرة: ١٨٩، وقوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ) البقرة: ٢١٧، وقوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْئَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) البقرة: ٢١٩.

أما إذا خرج الاستفهام عن المعنى الحقيقي لمعنى مجازي فأنت لا تطلب إجابة، وإنما يفهم المعنى المراد من الاستفهام بحسب السياق².

فقد يراد به **التقرير**: وهو حمل المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده العلم به، نفيًا أو إثباتًا، أو بمعنى التحقيق والتثبيت، كقوله تعالى: (أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ) الشرح: ١، وقوله تعالى: (أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى) الضحى: ٦.

أو يراد به **الإنكار**: وهو تنبيه المخاطب "حتى يرجع إلى نفسه فيحجل ويرتدع...، إمّا لأنه قد ادّعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، وإمّا لأنه همّ بأن يفعل ما لا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبّه وعرف الخطأ، وإمّا لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه قبح على نفسه" [47: 119, 120]، كقوله تعالى على لسان قوم نوح لما دعاهم للإيمان: (قَالُوا أَتُؤْمِنُ لَكَ وَتَتَّبِعُ الْأَرْذَلُونَ) الشعراء: ١١١، وقوله تعالى: (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثَاءً أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ) الزخرف: ١٩، والمعنى: "لم يشاهدوا خلقهم، فكيف يقولون: إنهم إناث؟، فقد علم أنّ هذا ظنّ وهوى [48: 545/3]، يدل عليه قوله تعالى: (مَا أَشْهَدْتُهُمْ خَلْقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنْفُسِهِمْ وَمَا كُنْتُمْ تُتَحَدَّ الْمُضِلِّينَ عَضًا) الكهف: 51.

أو يراد به **التوبيخ**، وهو أن يكون على أمر وقع فيما مضى، بمعنى: ما كان ينبغي، أو على أمر خيف وقوعه في المستقبل، بمعنى: لا ينبغي أن يكون، كقوله تعالى: (قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَدْعُونَ) الصافات: ٩٥، وقوله تعالى: (أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ) الصافات: ١٢٥.

والاستفهام في سياق جملة التفضيل قد يكون حقيقيًا وقد يكون مجازيًا، فالحقيقي كقولك: **مَنْ أَطُولُ مِنْ عَلِيٍّ؟**، أو: **مَنْ الْأَطُولُ فِي الْفَصْلِ؟** فيقال: فلان، فنحن هنا ننتظر إجابة.

وقد يكون مجازيًا لإرادة معنى من المعاني السابقة، كقولنا في الإقرار عند حوار الأديان مثلاً: **فمن أحسن دينًا من الإسلام؟!**

¹ - ومنها قوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ) المائدة: ٥، وقوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي) الأعراف: ٥٣، وقوله تعالى: (يَسْئَلُونَكَ عَنِ النَّاقَاتِ قُلِ النَّاقَاتُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ) الأنفال: ٥.

² - ومن المعاني المجازية للاستفهام: الأمر كقوله تعالى: (فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) المائدة: ٥٣، أي: انتهوا، والنهي كقوله تعالى: (أَتَخْشَوْنَهُمْ) التوبة: ٥٣، أي: لا تخشوهم، والنفي، والتشويق، والاستنناس، والتوهيل، والاستبعاد، والتعظيم، والتحقير، والاستبطاء.

وبالنظر إلى أفعال التفضيل عند ورودها في سياق الاستفهام في آيات القرآن الكريم يلحظ أنه استفهام ليس على حقيقة وضعه في اللغة، وهو طلب الفهم، وإنما ورد بمعان مجازية، لا ينتظر عنها إجابة، تتضح دلالاته من سياق الآيات، إلا في آية واحدة كان فيها الاستفهام حقيقياً، وكانت (أفعل) معرفة بـ(ال) وبصيغة جمع المذكر السالم، وهي قوله تعالى: (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) الكهف: ١٠٣، وكانت الإجابة قوله تعالى: (الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا) الكهف: ١٠٤، وربما كان ذلك لدلالة (أفعل) على الذوات المستفهم عن وصفهم، وليس المعنى الاشتقائي لصيغة (أفعل).

ورغم أن المقصود من الاستفهام في هذه الآية الاستعلام عن وصف هؤلاء البشر الذين قال الله فيهم: (الْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا)، يعني: الخاسرين أعمالهم، وكانت الإجابة: (الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يُحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)، إلا أن معنى التوبيخ قد يستتبط منها، قال ابن عطية: "المعنى: قل لهؤلاء الكفرة على جهة التوبيخ: هل خبركم بالذين خسروا عملهم وضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم مع ذلك يظنون أنهم يحسنون فيما يصنعونه" [48: 545/3].

وربما كان اختيار صيغة أفعل (الأخسرين) بدلاً من اسم الفاعل (الخاسرين) نوع من المبالغة في الخسارة، "يعني بالقوم الذين هم أخسر الخلق فيما عملوا" [49: 170/3]، أو "الذين هم أشد الخلق وأعظمهم خسراناً فيما عملوا" [50: 673]، أو ربما اختيرت هذه الصيغة لقصد الصفة المشبهة.

لقد وردت صيغة (أفعل) التفضيل في الاستفهام القرآني في باقي آيات القرآن في (18) آية تقريباً يراد منها معنى: **النفي**، أو **التقرير**، أو **التوبيخ**، أو **التهديد**، أو **التعجب**... كل ذلك يفهم من سياق الآيات بدلالة سياقي: المقال أو المقام.

أولاً: معنى (النفي):

(1) أربع آيات بصيغة: (وَمَنْ أَحْسَنُ):

- منها قوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) البقرة: ١٣٨، قال أبو حيان: "هذا استفهام، ومعناه: **النفي**، أي: ولا أحد أحسن من الله صبغة، و(أحسن) هنا لا يراد بها حقيقة التفضيل، إذ صبغة غير الله منتف عنها الحسن، أو يراد التفضيل، باعتبار من يظن أن في صبغة غير الله حسناً، لا أن ذلك بالنسبة إلى حقيقة الشيء" [33: 584/1]، وقال السمرقندي: "وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ، أي: موحدون مَقْرُون" [34: 162/1].

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) النساء: ١٢٥.

- وقوله تعالى: (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ) المائدة: ٥٠.

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فصلت: ٣٣.

(2) آيتان بصيغة: (وَمَنْ أَصْدَقُ):

إلا أن تهدي" [55: 422/2]، وقال صاحب التحرير والتتوير: (أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ) إِلَى آخِرِهِ "اسْتَفْهَامُ تَقْرِيرِيٌّ عَلَى مَا أَفَادَتْهُ الْجُمْلَتَانِ السَّابِقَتَانِ مِنْ قَصْرِ الْهَدَايَةِ إِلَى الْحَقِّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى دُونَ آلِهَتِهِمْ" [38: 162/1].

ثالثاً: معنى التهديد والوعيد:

ورد قوله تعالى: بصيغة (وَمَنْ أَظْلَمُ) في (تسع) آيات، لمعنى التهديد والوعيد هي:
- قوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) البقرة: ١١٤
وقوله تعالى: ("أَظْلَمُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ، وَهُوَ خَبْرٌ عَنِ (مَنْ)، وَلَا يَرَادُ بِالْإِسْتَفْهَامِ هُنَا حَقِيقَتُهُ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَعْنَى النَّفْيِ...، وَمَعْنَى هَذَا: لَا أَحَدٌ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ... [33: 527/1]، [48: 199/1].
وقال فخر الدين السرازي: "أجمع المفسرون على أنه ليس المراد من هذه الآية مجرد بيان الشرط والجزاء، أعني مجرد بيان أن من فعل كذا فإن الله يفعل به كذا، بل المراد منه بيان أن منهم من منع عمارة المساجد وسعى في خرابها ثم أن الله تعالى جازاهم بما ذكر في الآية" [51: 19/4]، لأن هذه الآية تشير إلى أن "الظالم من خرب أوطان العبادة" [56: 115/1].

واستعملت (مَنْ) الاستفهامية هنا لدلالة العموم، إذ المقصود: أن هؤلاء الذين يمنعون مساجد الله أن يذكر فيها اسمه سواء أكانوا من اليهود، أو النصارى، أو مشركي مكة على خلاف بين المفسرين، أو قد يكونوا من المسلمين أنفسهم، هم أشد الخلق ظلماً، لأنفسهم، ولخالقهم، ولدينهم...، لتكون دلالة التهديد في قوله تعالى: (لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) عامةً "لمن خرب مسجداً، أو سعى في تعطيل مكانٍ مرشحٍ للصلاة" [57: 101/1].

ومما ورد من ذلك:

- قوله تعالى: (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمْ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةَ عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ) البقرة: ١٤٠

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ) الأنعام: ٢١
- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أخرجوا أنفسهم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون على الله غير الحق وكنتم عن آياته تستكبرون) الأنعام: ٩٣

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ) هود: ١٨.

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا وَنَسِيَ مَا قَدَّمَتْ يَدَاؤُهُ إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ تَدْعُهُمْ إِلَى الْهُدَى فَلَنْ يَهْتَدُوا إِذًا أَبَدًا) الكهف: ٥٧

- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ) العنكبوت: ٦٨.
- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ) السجدة: ٢٢.
- وقوله تعالى: (وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذْبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) الصف: ٧
- يلحظ من صيغ الاستفهام السابقة، أنها مجازية، يراد منه **النفى**، أو **التقرير**، أو **التهديد**...، لذا لا ننتظر إجابة، لكننا قد نلمح الإجابة من سياق الآيات.
- فقوله تعالى: (صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) فالإجابة: صبغة الله أحسن صبغة، إذ نلمح الإجابة من قوله تعالى: (وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ) فلو لا أن صبغة الله أحسن صبغة ما كنا له عابدون.
- وقوله تعالى: (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ) يونس: 35
- فالإجابة: نعم، من يهدي إلى الحق أحق أن يتبع، وهو الله سبحانه، والدليل سياق الآية أو لا: (قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ) ، وسياق الآية آخرًا: (أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ).

نتائج البحث:

- 1- هناك علاقة عموم وخصوص بين دلالة جذر (ف ض ن) في اللغة والاصطلاح، ففي اللغة يدل على الزيادة الحسنة في مدح أو كمال فقط، أما في الاصطلاح فإنه يدل على الزيادة المطلقة في كمال أو نقص.
- 2- تشمل صيغة (أفعل) على ضابطين: أولهما: ضابط لفظي متمثل في كونه على وزن (أفعل)، وثانيهما: ضابط معنوي، هو مشاركة موصوفه لغيره في المعنى، هذه المشاركة قد تدل على:
 - **التفاوت النسبي الإيجابي** في زيادة أحد العناصر في الأوصاف **الحسنة** المشتركة في مدح أو كمال على غيره.
 - **التفاوت النسبي السلبي** في زيادة أحد العناصر في الأوصاف **القيحية** المشتركة في ذم أو نقص على غيره.
 - **التفاوت النسبي في صفة كل عنصر** من عناصر التفضيل **على حدة**.
 وقد ينتقل التفاوت النسبي السلبي في معنى المفاضلة إلى التفاوت النسبي الإيجابي السابق بدلالة المقال، كقولنا: زيدٌ أقلُّ قبحاً من عمرو.
- 3- زاد الدكتور طه الجندي شرطاً آخر على شروط استخراج (أفعل) التفضيل، وهو أن التفضيل يكون من الأفعال ذات الحالة النفسية، أو الصفات الخلقية التي لها مكثٌ ودوام، أو ما نزلت منزلتها، كـ (أكرم) و (أعظم) و (أحسن) و (أجمل) و (أنهى) و (أقوم) و (أهدى) و (أصل)، ونفورها في الوقت ذاته من أن تصوغ هذا الوزن من أفعال الحركة، أو الأفعال العلاجية كـ (الضرب) و (القتل) و (اللعب) و (الجلوس) و (الخروج) و (الذهاب)، وغيرها من الأفعال، وهو قريب مما ذهب إليه الجرجاني الذي علل ذلك لأنه لا يصير الفعل متمكناً فيه تمكن الغريزة لكونه محتملاً.

4- وردت (أفعل) التفضيل في الاستفهام القرآني، وكان الغالب فيها المعاني المجازية: **التقرير**، أو **التوبيخ**، أو **التهديد**، أو **التعجب**، حتى الآية الوحيدة التي وردت فيها (أفعل) في سياق الاستفهام الحقيقي وهي قوله تعالى: ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكَ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ الكهف: ١٠٣، استنبط منها معنى التوبيخ.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

- [1] مقاييس اللغة لأحمد بن فارس - تحقيق أ/عبد السلام هارون - دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع.
- [2] المحكم والمحيط الأعظم للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده - تحقيق د/ عبد الحميد هندواي - دار الكتب العلمية - ط(1) 1421هـ - 2000م.
- [3] - كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي - تحقيق وترتيب د/ عبد الحميد هندواي - دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1) 1424هـ - 2002م.
- [4] تهذيب اللغة للإمام أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي - تحقيق مجموعة - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأبناء والنشر - الدار المصرية للتأليف والنشر (بدون تاريخ طبع).
- [5] الكتاب لسبويه - تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي (ط3) 1988.
- [6] اسم التفضيل في القرآن الكريم - دراسة دلالية، رسالة ماجستير للباحث رياض يونس خلف الجبوري - كلية التربية - جامعة الموصل - 1426هـ - 2005م.
- [7] المقتضب للمبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1994.
- [8] الأصول في النحو لابن السراج - تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة (ط3) 1417هـ - 1996م
- [9] اللمع في العربية - تحقيق د/سميح أبو مغلي - دار مجدلوي للنشر 1988.
- [10] شرح الكافية الشافية لابن مالك - تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث (ط1) 1402هـ - 1982م.
- [11] شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 21/1 - تحقيق / يوسف حسن عمر - منشورات جامعة قار يونس بني غازي - ط(2) 1966م.
- [12] شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام - تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى مصر - ط(11) 1383هـ - 1963م.
- [13] شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - تحقيق محمد باسل عيون السود - دار الكتب العلمية - بيروت - ط(1) 1421هـ - 2000م.
- [14] حاشية الخصري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - ط(1) 1424هـ - 2003م.

- [15] شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد محمد الحملاوي - تحقيق د/محمد عبد المعطي، وأحمد سالم المصري - دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع بدون تاريخ طبع.
- [16] النحو الوافي - الأستاذ عباس حسن - دار المعارف بمصر - (ط3) - (بدون تاريخ طبع).
- [17] جامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني - منشورات المكتبة العصرية - بيروت - ط(30) 1414هـ - 1994م.
- [18] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها لمحمد الأنطكي - دار الشروق العربي - بيروت - بدون تاريخ طبع.
- [19] ظاهرة التفضيل بين القرآن الكريم واللغة: مجلة البلقاء، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 9، ع1، سنة 2002
- [20] حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق طه عبد الرؤوف سعد - المكتبة التوفيقية - القاهرة (بدون تاريخ طبع).
- [21] التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل للدكتور طه الجندي - مطبوعات شبكة الألوكة - بدون تاريخ طبع.
- [22] المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري - تحقيق د/ خالد إسماعيل حسان - مكتبة الآداب (ط2) 2009.
- [23] إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك - تحقيق محمد عثمان - مكتبة الثقافة الدينية - ط(1) 1430هـ - 2009م.
- [24] لسان العرب لابن منظور، (ط) دار المعارف (بدون تاريخ طبع).
- [25] شرح المفصل لابن يعيش - تحقيق د/إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - ط(1) 1422هـ - 2001م.
- [26] شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط(1) 1375هـ - 1955م.
- [27] المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبد القاهر الجرجاني - تحقيق د/كاظم بحر المرجان - منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية - سلسلة كتب التراث (115) - 1982م.
- [28] الإيضاح شرح المفصل لابن الحاجب - تحقيق د/ إبراهيم محمد عبدالله - دار سعد الدين للطبع والنشر - دمشق - ط(1) 1425هـ - 2005م.
- [29] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام السيوطي - تحقيق أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان (ط1).
- [30] معاني النحو للدكتور فاضل السمراي - شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة - ط(2) 1423هـ - 2003م.

- [31] الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي- تحقيق د/عدنان درويش ومحمد المصري- مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.
- [32] ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه من اللفظ من أي التنزيل لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم الثقفي الغرناطي - تحقيق عبد الغني محمد علي الفاسي - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان (بدون تاريخ طبع).
- [33] تفسير البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي تحقيق- الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرون - دار الكتب العلمية بيروت ط(1) 1422هـ.
- [34] بحر العلوم لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي - على محمد معوض وآخرين - دار الكتب العلمية بيروت لبنان - ط(1) 1413هـ - 1993م.
- [35] البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار التراث - القاهرة - ط(3) 1404هـ - 1984م.
- [36] الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي القرطبي - مجموعة رسائل - كلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة - ط(1) 1429هـ - 2008م.
- [37] روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي دار إحياء التراث العربي - بيروت (بدون تاريخ طبع).
- [38] التحرير والتتوير لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي - دار التونسية للنشر - تونس - 1984م.
- [39] شرح شافية ابن الحاجب نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان 1395هـ - 1975م.
- [40] المصنف لابن أبي شيبه - تحقيق أسامة إبراهيم محمد - دار الفاروق الحديثة للطبع والنشر - ط(1) 1429هـ - 2007م.
- [41] كتاب القدر لأبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي تحقيق: عبد الله بن حمد المنصور دار أضواء السلف ط(1) 1418هـ - 1997م.
- [42] الشكر لله عو وجل لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا - تحقيق السعيد بسيوني زغلول - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت لبنان - ط(1) 1413هـ 1993م.
- [43] الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني - تحقيق محمد علي النجار - الهيئة العامة لقصور الثقافة 2006.
- [44] اللحة في شرح الملح لآبن الصائغ - تحقيق / إبراهيم بن سالم الصاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - ط(1) 1424هـ - 2004م.

- [45] أمالي ابن الشجري للإمام هبة الله بن علي بن حمزة العلوي - تحقيق د/ محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط(1) 1413هـ - 1992م.
- [46] جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع أحمد الهاشمي تحقيق د/ يوسف الصميلي - المكتبة العصرية - بيروت (بدون تاريخ طبع).
- [47] دلائل الإعجاز للجرجاني - تحقيق د/ عبد الحميد هندواي - دار الكتب العلمية - بيروت ط(1) 1422هـ - 2001م.
- [48] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد - دار الكتب العلمية - بيروت ط(1) - 1422 هـ.
- [49] الوسيط في تفسير القرآن المجيد لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري - تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ط(1) 1415هـ - 1994م.
- [50] الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري - تحقيق: صفوان عدنان داوودي - دار: دار القلم، الدار الشامية - دمشق، بيروت ط(1) 1415هـ.
- [51] التفسير الكبير للإمام سليمان بن أحمد الطبراني - تحقيق: هشام عبد الكريم البدراني - دار الكتاب الثقافي - الأردن - إربد ط(1) 2008م.
- [52] تفسير مقاتل بن سليمان لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي - تحقيق: عبد الله محمود شحاته - دار إحياء التراث - بيروت ط(1) 1423 هـ.
- [53] الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل الزمخشري تحقيق: خليل مأمون شيحا - دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط(3) 1430هـ - 2009م.
- [54] الجواهر الحسان في تفسير القرآن لابي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي - تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود - دار إحياء التراث العربي - بيروت ط(1) 1418 هـ.
- [55] لباب التأويل في معاني التنزيل لعلاء الدين علي بن محمد البغدادي الشهير بالخازن - تحقيق عبد السلام محمد علي شاهين - دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط(1) 1425هـ - 2004م.
- [56] لطائف الإشارات للإمام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري تحقيق: د/ إبراهيم بسبوني - الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000م.
- [57] أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي للإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر الشيرازي - تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي - دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان - بدون تاريخ طبع.